

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون



الجلسة ٦٠٢٩

الأربعاء، ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد يوريكا (كرواتيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد دولغوف
	إندونيسيا السيد نتاليغاوا
	إيطاليا السيد مانتوفاني
	بلجيكا السيد غرولز
	بنما السيد سويسكم
	بور كينا فاسو السيد تندريريغو
	الجمهورية العربية الليبية السيد الطلحي
	جنوب أفريقيا السيد كومالو
	الصين السيد لا يفان
	فرنسا السيد ريبير
	فيت نام السيد هوانغ تشي ترونغ
	كوستاريكا السيد أورينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في تشاد والسودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

08-63130 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

اعتماد جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في تشاد والسودان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل تشاد يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعترم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، فقد تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد علامي (تشاد) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، إلى السيد جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

تقرر ذلك.

أدعو السيد هولمز إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ المجلس الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة يستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من السيد جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ. والآن أعطيه الكلمة.

السيد هولمز: (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سيدي الرئيس على إتاحتكم الفرصة لي لتقديم إحاطة للمجلس بشأن الزيارتين اللتين قمت بهما مؤخرا لكل من تشاد والسودان.

قمت بزيارة تشاد للمرة الثانية لإلقاء نظرة على الحالة الإنسانية والاستجابة، وبخاصة في ضوء نشر عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية ونشر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وانتقالها إلى المرحلة الثانية. وفي شرق تشاد، زرت مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا، وكذلك قرية بدأ الأشخاص المشردون داخليا يعودون إليها.

وفي أنجamina تكلمت مع رئيس الوزراء وعدد من الوزراء الآخرين. وقد خفّت حدة التوتر الوطني منذ الهجوم على أنجamina في شباط/فبراير الماضي، ولكن الحالة ظلت متقلبة وقابلة للتفجر. وفي الشرق، زادت الأعمال للصوصية سوءاً وأصبحت تشكل تهديدا كبيرا على الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين والعاملين في تقديم المعونة وعلى السكان المحليين. وإن التوترات الكامنة بسبب السنوات الطويلة من الصراع الداخلي وامتدادات دارفور ما زالت قائمة. ويتلقى المساعدات الإنسانية حاليا ٢٦٣ ٠٠٠ لاجئ من دارفور و ٥٧ ٠٠٠ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى، بالإضافة إلى ١٨٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا. وتتم حاليا تلبية معظم الاحتياجات الأساسية، وإن نوعية المعونة التي تصل إلى المشردين داخليا أفضل الآن مما كانت خلال زيارتي الأخيرة في آذار/مارس ٢٠٠٧. ولكن البقاء على الأمد الطويل لذلك العدد الكبير من اللاجئين والمشردين داخليا يولد توترات متزايدة مع السكان المضيفين وضغطا إضافيا على البيئة الهشة أصلا.

عام، وتقديم المساعدات العامة التي يحتاج إليها بشكل ملح اللاجئين والمشردون داخليا والمجتمع المحلي، وعلى تعزيز أمن العاملين الإنسانيين.

إلا أن قوة الاتحاد الأوروبي لم تتوفر لها القدرة على التصدي لمشكلة العمليات اللصوصية والإجرامية المتفاقمة، التي ما زالت تشكل الشاغل الأكبر للمجتمع الإنساني في شرق تشاد. ومنذ بداية العام وقع ما يقارب ١٦٠ حادثا خطيرا مسجلا، بما في ذلك مقتل رئيس فريق منظمة إنقاذ الطفولة. وأعمال اللصوصية تلك ترتكب بشكل رئيسي من أجل كسب الربح، وتسير على غمط ما شهدناه في دارفور، ويشجعها انتشار الأسلحة الصغيرة في المنطقة بأسرها ووجود مليشيات مسلحة والإفلات من العقاب الشامل تقريبا من جانب المسؤولين عن تلك العمليات، في ظل غياب أي جهاز قضائي محلي يعتد به. وقد انسحبت الآن بعض المنظمات غير الحكومية بشكل كامل أو جزئي، وعلينا أن نعمل جاهدين من أجل سد تلك الفجوات، وأن نوفر أفضل أساس ممكن لبقاء المنظمات الأخرى.

لذلك فإن الانتشار السريع والفعال لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد الثانية والانتقال السلس من قوة الاتحاد الأوروبي أمران حيويان لتعزيز الأمن للاجئين والمشردين داخليا وللمجتمع الإنساني والسكان الأصليين على حد سواء. وبالمثل، فإن نشر قوة الدرك الكندية المدربة حديثا، المدعومة دعما كاملا من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، أمر حيوي أيضا. وهذه القوة لديها الولاية والتدريب لتوفير حماية الشرطة المحلية في المخيمات ومحيطها، حيث توجد حاجة ماسة إليها. وقد بدأت عملية الانتشار، وكان الموقف الذي لمسته من أعضاء القوة الذين التقيت بهم مشجعا. ولكن ما زال أمامها شوط طويل، وما زالت بعض المسائل المتعلقة بالمعدات وقدرة العمليات تنتظر الحل.

إن تسييس وعسكرة مخيمات اللاجئين وبعض مواقع المشردين داخليا يشكلان مصدر قلق متزايد. وعلى وجه التحديد تشكل عمليات التجنيد التي تقوم بها المجموعات المسلحة، ولا سيما حركة العدل والمساواة، تهديدا على المدنيين وعلى الطبيعة الإنسانية للمخيمات. ولا بد من توقف ذلك، إذا أريد للجهود الإنساني أن يستمر بنجاح. ولأسباب متصلة بذلك، أصبح مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عاجزا عن تقديم المساعدة لأحد المخيمات منذ شهرين. وقد طلبتُ إلى حكومة تشاد أن تفعل كل ما في وسعها لمنع وقوع مثل تلك المشاكل، وأدعو بشكل خاص قيادة حركة العدل والمساواة إلى احترام مسؤولياتها.

وفي غياب تسوية في دارفور، فإن ما يؤسف له هو عدم وجود أفق مباشر لعودة اللاجئين السودانيين الذين أقاموا في تشاد خلال السنوات الخمس الماضية. لذلك، فإن التركيز ينصب على زيادة القدرة على البقاء بالمقامات الذاتية. ومع ذلك، توجد بعض بوادر أمل بالنسبة للمشردين داخليا. وقد حدثت بقدر محدود عودة بعض المشردين إلى قراهم الأصلية خلال الأشهر القليلة الماضية، وخاصة في الأماكن التي تبعد عن الحدود مع دارفور. ويقوم آخرون بالتنقل بين المخيمات وحقولهم الصغيرة السابقة للبدء من جديد بالأنشطة الزراعية. وفي لا بوتيكا التي زرناها، تيسرت عملية العودة إلى حد كبير بفضل جهود المصالحة الفعالة المبذولة بقيادة محلية. ويجدوني الأمل أن يتسنى تكرار تلك العملية في أماكن أخرى بدون أن يتعرض المشردون داخليا لضغوط لا موجب لها.

الأمن يبقى أساسيا، ويجب أن يسير توفيره جنبا إلى جنب مع توفير الهياكل الأساسية الاجتماعية وتعزيز وجود سلطات الدولة. إن وجود قوة الاتحاد الأوروبي والنشر التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ساعدا على تحقيق استقرار الوضع بوجه

العام اضطر ٣١٥ ٠٠٠ شخص إلى الفرار من العنف والصراع فيما بين القبائل. وحتى إذا كان هذا التشرد أو التشرد المتجدد أمراً مؤقتاً، فإن الدمار، بما في ذلك في الهياكل الأساسية الإنسانية، وما ينجم عن ذلك من تأخير في مساعدات الإغاثة، يضعف المعاناة.

ومما يسبب الإحباط للجميع، أن العديد من المشاكل التي لوحظت في الماضي ما زالت ذات صلة مماثلة حالياً. ومع ذلك، تستمر العملية في تحقيق أهدافها الأساسية في الإبقاء على حياة الناس، لا سيما بفضل التصميم القوي لآلاف العاملين في تقديم المعونة الإنسانية على التغلب على العقبات. ولكن مع المجازفة بتوضيح ما هو غني عن البيان، فإن أشد الاحتياجات الملحة هو وقف إطلاق النار الذي يُعلن ويُحترم من جانب جميع الأطراف وتسوية النزاع عبر المفاوضات.

إن التحديات الأساسية حالياً هي الوصول إلى المدنيين وحمايتهم، وأسباب مشاكل الوصول متعددة، بما فيها أعمال العنف المستمرة، والقيود المفروضة على السفر، وتسييس البيئة الإنسانية، بما في ذلك في مخيمات المشردين داخلياً، والازدياد المثير للهجمات على العاملين الإنسانيين وممتلكاتهم. وقد شهد عام ٢٠٠٨ بلوغ الهجمات مستويات غير مسبوقة. ومنذ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر جرى اختطاف ٢٦١ سيارة وجرت عمليات سطو على ١٧٢ مجمعا. ويبدو أن السيارات والممتلكات الثمينة المسروقة الأخرى تجد طريقها بشكل رئيسي إلى تشاد وليبيا لإعادة بيعها. ويبدو أن حركات التمرد والمجموعات والأفراد المرتبطين بها يتحملون المسؤولية الرئيسية عن تلك الحوادث المروعة في المناطق الريفية. ولكن تقع حوادث كثيرة أخرى في المدن الرئيسية الخاضعة لسيطرة الحكومة. وأدعو قوات الأمن الحكومية وقادة المتمردين إلى وضع حد نهائي لتلك الأعمال اللصوصية. فهي تسبب أضرارا خطيرة لنوعية المساعدات - على سبيل المثال، بقيت حصص الإعاشة لبرنامج الأغذية

سوف يصوت المجلس قريباً بشأن مستقبل وجود الأمم المتحدة في تشاد. وإنني أحث الأعضاء على كفالة أن تكون تحت تصرف بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد الثانية الموارد الكافية لتغطية المناطق الجغرافية التي تغطيها حالياً قوة الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى منطقة أو منطقتين أخريين، وكذلك الدعم اللوجستي اللازم والولاية المناسبة.

في مناقشاتي مع الحكومة التشادية والسلطات المحلية، شجعت بقوة على زيادة وجودها الفعال في الشرق والارتقاء إلى مستوى مسؤولياتها لكفالة الأمن وتقديم الخدمات الأساسية ودعم التنمية. وهي بدورها وجهت الانتباه إلى الحاجة إلى أن تؤخذ بعين الاعتبار المعاملة غير المتساوية للسكان الأصليين، الذين يعيش معظمهم على حافة الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي. ويتعين علينا أن نضيف إلى مشاريع المساعدة حزمة تعالج هذه المسألة، بالإضافة إلى مسائل البيئة. وآمل أن ينظر المانحين إلى ذلك بعين العطف، وكذلك إلى مجموع متطلبات عملية النداءات الموحدة لعام ٢٠٠٩، البالغة ٣٨٩ مليون دولار، بنفس الاستجابة الكريمة للاحتياجات الإنسانية في عام ٢٠٠٨.

وبصفة عامة، غادرت تشاد بتفاؤل أكبر حول آفاق المستقبل مما توقعت، بما في ذلك إزاء جهودنا في تقديم المعونة الإنسانية لإنقاذ الأرواح. ولكن أخطار التدهور السريع ما زالت قائمة. وإن المجتمع الدولي ومجلس الأمن لا يسعهما تحمل مسؤولية التخلي عن تشاد.

أود أن أنتقل الآن إلى السودان، حيث زرت ولايات دارفور الثلاث، وجنوب كردفان، وجوبا والخرطوم. إن عملية البليون دولار الإنسانية في دارفور، وهي ما زالت الأكبر في العالم، ستبدأ قريباً عامها السادس. وإن الاحتياجات لا تقل والحالة ما زالت خطيرة. وخلال هذا

المضايقات أو إغلاق المشاريع أو طرد الموظفين. كما طلبت من الحكومة أن تمنح موظفي المنظمات غير الحكومية الدوليين العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية تأشيرات دخول متعددة المرات لزيادة فعالية العملية، وتفادي القلق الناجم عن انتظار الحصول على تأشيرات الخروج، مثلاً في الظروف الطارئة التي تستدعي الرأفة. وسيحد هذا الأمر من الإجراءات البيروقراطية بالنسبة للجانبين، وسيحسن على نحو كبير أجواء العلاقات.

كما يجب علينا أن ندرك آثار استمرار العنف والضغط والاضطراب في دارفور. فسكان المخيمات يشعرون بإحباط متزايد. وكلما زاد مقامهم هناك ازدادوا تشدداً بسبب قضايا مثل حيازة الأرض وحقوق الملكية. وتزايد المخاوف بفعل استئناف السلطات الحكومية لممارسة الضغوط عليهم ليستعجلوا بالعودة، ولو أن الظروف الأمنية غير مناسبة تماماً لكفالة السلامة والاستقرار. وتتسم بعض المخيمات بالحساسية على نحو خاص، مثل مخيم كلمة والمخيمات الموجودة حول زالنجي في غرب دارفور، حيث زرت كل المنطقتين، وبالأمر فقط، احتدت التوترات في مخيم حصاحيصا بزالنجي، مما أدى إلى مواجهة قوية اقتضت تدخل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لتقف حاجزاً بين المخيم وجماعة مسلحة. وللمساعدة على معالجة هذه المسائل، طلبت من الحكومة مرة أخرى أن تسمح لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمساعدتها في مجالي تنسيق وإدارة المخيمات. كما أحث بشدة قادة المتمردين على احترام الطابع المدني والإنساني للمخيمات.

ولا يقتصر الإحباط والمشاكل، بطبيعة الحال، على المخيمات، بل توجد في العديد من المناطق الريفية أيضاً. ونحن نحاول الاتصال بكل الجماعات السكانية ومساعدتها، بما في ذلك جماعات العرب الرحّل، وتشجيع الإنعاش والتنمية المبكرين حيثما أمكن. ولتطبيع الحالة في المستقبل،

العالمي مقتصرة على نسبة ٧٠ في المائة بسبب الهجمات على قوافل البرنامج - كما أنها تضر بمصداقية وعودها بتوفير الأمن.

ولا يمكن لأحد أن يكون راضياً عن مجرد إبقاء الناس على قيد الحياة. فتخفيف معاناتهم وحمايتهم من الإساءات يمثل حالياً جزءاً من العملية الإنسانية ولا يقل أهمية عن توفير الغذاء والماء وغير ذلك من المساعدات المادية. وعلى سبيل المثال، خلال كل رحلتي في دارفور، صدمت بانتشار خطر أعمال العنف الجنسي. وقد التقيت العديد من النساء اللواتي كانت لهن شجاعة الكلام. ومن المقلق أن البرامج الرامية إلى منع هذا العنف أو الرد عليه تتعرض لضغوط متزايدة من السلطات الحكومية، حيث تنطوي منطقة جنوب دارفور على أصعب التحديات وقد شهدت حادثة أو اثنتين لا يمكن القبول بهما.

كما فرضت السلطات مؤخرًا إغلاق مشاريع للصحة العقلية برعاية منظمات غير حكومية. وما زال جو من الشك غير المبرر يخيم على هذا النوع من المشاريع. وقد أثرت تلك المسائل مع الحكومة على جميع المستويات. ويحدوني الأمل أن نتوصل إلى فهم مشترك للغرض الأساسي للحماية وأن نجد السبل للعمل معاً لمساعدة الناس الذين يعيشون في خضم تلك الأخطار القاسية.

وأما فيما يتعلق بالمسألة التي طال أمدها المتمثلة في العراقيل الإدارية التي تعيق العمليات الإنسانية، فقد مددت الحكومة العمل مؤخرًا بالوقف الاختياري للقيود المفروضة على الأعمال الإنسانية في دارفور إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وأرحب بهذا القرار المبكر. وينبغي أن يكون بمقدورنا أن نحقق الاتساق بين الإجراءات والممارسات على الصعيد الاتحادي وعلى صعيد الولايات، وأن نعالج المسائل معاً قبل اتخاذ إجراءات متسارعة من جانب واحد، مثل

وجنوب السودان، رغم أنه لم يعد يعتبر حالة من حالات الطوارئ الإنسانية، توجد لديه أسوأ المؤشرات في العالم من حيث صحة الأطفال والأمهات. فمثلا، يبلغ معدل وفيات الأمهات ضعف المعدل المسجل في دارفور. ويموت طفل من بين سبعة أطفال دون الخامسة. وتنطوي الزراعة على إمكانات هائلة، غير أنه بعد مضي ثلاثة أعوام على اتفاق السلام الشامل، يُستورد من أوغندا وكينيا أكثر من ٩٠ في المائة من الفواكه والخضروات والسلع الاستهلاكية.

والأخبار السارة هي إزالة الألغام من نحو ١٢ ٠٠٠ كلم من الطرق، وإصلاح ٣ ٠٠٠ من محطات المياه، وعودة ٢,٤ مليون من الأشخاص المشردين داخليا، والارتفاع الكبير في معدلات التسجيل في المدارس. وبالتالي، بدأنا نشهد بعضا من منافع السلام التي كنا نتوخاها لدى التوقيع على اتفاق السلام الشامل. بيد أنه لا يزال يتعين علينا قطع شوط طويل. وبينما نميل إلى تسليط الضوء على مشاكل دارفور، لا يزال اتفاق السلام الشامل يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للبلد قاطبة. وعلى الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمناخين كافة أن يواصلوا تقديم المساعدة لكفالة تحقيق الإنعاش والتنمية على نحو فعال. غير أنه ينبغي لحكومة جنوب السودان أيضا أن تخصص مزيدا من الموارد لتوفير الخدمات الأساسية.

وأود أن أختتم بياني ببعض النقاط العامة. لا تزال الحالة في دارفور تشكل تحديا جسيما - لشعب دارفور أولا وقبل كل شيء، وأيضا للعاملين في المجال الإنساني، والعملية المختلطة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، والعملية السياسية. وهناك هامش كبير لانتقاد حكومة السودان بسبب الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، وعدم قيامها بترع أسلحة الميليشيات، وعدم تيسيرها دائما لتقديم الإغاثة الإنسانية، أو لإعلانها وقف إطلاق النار ثم انتهاكه مباشرة بعد ذلك تقريبا. غير أن حركات المتمردين لم تعلن

لا بد من بذل جهود لتحقيق المصالحة المحلية بين الجماعات السكانية، وإجراء المفاوضات السياسية على نطاق أوسع. وقد شجعتني أن هذه الأمور جارية فعلا في بعض الأماكن، للسماح مثلا لموسم الحصاد الأخير المضي في سلام نسبي ببعض المناطق.

وعلى نحو عام، جرت مناقشات مع السلطات السودانية بروح بناءة، وإن كانت صريحة في بعض الأحيان. وينبغي الآن أن نحقق نتائج سريعة في الميدان. كما نكثف اتصالاتنا مع الحركات المتمردة لإقناعها بوجوب أن تحترم، هي أيضا، موظفي العمل الإنساني وجهود تقديم المعونة.

ومن دارفور ذهبت إلى جنوب كردفان لتقييم الاستجابة الإنسانية لأعمال العنف الخطيرة التي وقعت في أيار/مايو بأبيي، والتي أجبرت نحو ٥٠ ٠٠٠ من المدنيين على الفرار، حيث أن عددا منهم هرب إلى أفوك. وخلال محادثاتي مع المشردين من طائفة الدينكا، كانت رسالتي واضحة: ما لم يتواصل التقدم في تنفيذ خارطة الطريق لأبيي، بما في ذلك زيادة الدعم للتنفيذ المشترك ووحدات الشرطة، فإن السكان في معظمهم لن يعودوا، وذلك أساسا بسبب المخاوف من تجدد أعمال العنف. كما ناقشت هذه المسألة مع الحاكم الجديد لأبيي ونائبه، لا سيما أهمية توفير الموارد اللازمة لتنفيذ خارطة الطريق. وهذه نقطة شددت على إثارتها في الاجتماعات التي عقدتها بأبيي والخرطوم. ولا يمكن المغالاة مهما حاولنا في تأكيد أهمية أبيي لإحلال السلام بين الشمال والجنوب.

كما زرت جوبا لأول مرة منذ آذار/مارس ٢٠٠٧. وفي غضون ذلك، ازدهرت جوبا نفسها، مع ما ينطوي عليه ذلك الازدهار من محاسن ومساوئ. بيد أن عملية البناء لا تزال شديدة البطء خارج العاصمة، ولم نشهد حتى الآن أي أثر يذكر لعائدات النفط المتدفق إلى جنوب السودان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وكيل الأمين العام هولمز على إحاطته الإعلامية. وأعطي الكلمة الآن لممثل تشاد.

السيد علامي (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أشكر وكيل الأمين العام هولمز على إحاطته الإعلامية الكاملة بشأن الأمن والحالة الإنسانية في تشاد. غير أنني أود أن أؤكد، باسم الحكومة التشادية، أن الحالة تحسنت على نحو عام مقارنة بما كانت عليه قبل سنة. ويرجع الفضل في ذلك إلى ما حشدناه من موارد ذاتية، وإلى دعم المجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن، الذي اتخذ قرار نشر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وعملية الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى.

ومن المؤكد أنه كانت هناك نواقص، انتقدتها أحيانا المنظمات غير الحكومية، التي تطالب عن حق في ذلك الصدد. ونأمل أن تكون بعثة الأمم المتحدة الجديدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، التي تعززت بعنصر عسكري، فعالة في الاستجابة لتوقعات من سيستفيد من خدماتها: وهم اللاجئين، والأشخاص المشردون، وبطبيعة الحال، السكان المحليون، الذين ذاقوا مرارة هذه الحالة، مثلما أشار إلى ذلك للتو السيد هولمز. ونأمل أن تساعدنا العملية الجديدة على إخلاء المخيمات من الأسلحة لمعالجة ما يقال عن حركة العدل والمساواة وغيرها من الأطراف الفاعلة في السودان، التي تستغل الحالة للقيام بالتجنيد في المخيمات.

تؤكد حكومتي من جديد استعدادها التام للتعاون الكامل مع بعثة الأمم المتحدة في الجزء الشرقي من بلدي. وأود أيضا أن أعرب عن ارتياحي للنتائج الإيجابية التي توصلنا إليها للتو في مشاوراتنا مع الأمانة العامة في ما يتعلق بنشر بعثة الأمم المتحدة الثانية الجديدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

وقف إطلاق النار، ولم تبد استعدادها للانخراط في عملية سياسية، كما أنها لا تساعد جهود تقديم الإغاثة. ويجب مساءلتها عن العديد من الأمور أيضا.

وفي غضون ذلك، لا يمكن أن تستمر الحالة في دارفور بدون أن تلحق أضرارا غير محسوبة، ليس بالبيئة الطبيعية فحسب - التي أثار انزعاجي الشديد ما تتعرض له من أخطار في مجالات مثل الغطاء الحرجي وموارد المياه - بل أيضا بقدرة دارفور على استعادة ثقافتها وأسلوب حياتها في المستقبل. فهناك جيل يكبر في المخيمات بدون أن تكون له أي دراية بما حدث في الماضي. فكيف سيستجيب عندما يعود السلام؟ وكم عدد من سيعودون إلى قراهم التي احتلها آخرون فعلا في بعض الحالات؟ لا يمكن للإغاثة الإنسانية أن تجيب على هذه الأسئلة. ولن يجيب عليها إلا إجراء سياسي حاسم.

وفي غضون ذلك، من المهم أن تواصل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور استخدام قدرتها الحالية والمستقبلية لتحسين الحماية المادية للمدنيين، لا سيما في المخيمات القريبة من المدن الرئيسية، مثلما فعلت الآن بكل نجاح في المنطقة المحيطة بمخيم كلمة في جنوب دارفور. وهذا الأمر ليس من شأنه تحسين سلامة المدنيين والعاملين في المجال الإنساني فحسب، بل سيساعد أيضا على الحد من التوترات بصورة عامة.

وأخيرا، أود أن أدلي بتعليق بشأن المسألة المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية في السودان. بغض النظر عما قد يحدث في الأشهر القادمة، من مصلحة الجميع كفالة سلامة العاملين في المجال الإنساني واستدامة العملية الإنسانية. وإنني أغتنم كل فرصة لأذكر حكومة السودان بمسؤولياتها الرئيسية في هذا السياق. وسنبذل، من جانبنا، قصارى جهدنا للإبقاء على عملياتنا بغية تقديم المساعدة لمن يحتاجون إليها.

السيد الطلحي (الجمهورية العربية الليبية): سيدي

الرئيس، بداية، نرحب بالسيد جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، ونشكره على إحاطته الإعلامية التي أدلى بها بشأن الحالة الإنسانية في تشاد والسودان عموماً. ولا يفوتنا أن نثني على الجهود القيمة التي يبذلها دائماً في أداء مهامه النبيلة وعلى الجهود التي يبذلها تجاه هذه المنطقة، وبشكل خاص زيارته الأخيرة ومعاينته الميدانية لأحوال اللاجئين والمشردين داخلياً، والمناقشات مع المسؤولين والهيئات والوكالات الإنسانية المعنية، بهدف التخفيف من المعاناة الإنسانية. كما نرحب بالأخ أحمد علامي المندوب الدائم لتشاد ونشكره على إحاطته الإعلامية.

نشاط وكيال الأمين العام قلقه إزاء استمرار تردي الحالة الإنسانية الناجم، في المقام الأول، عن تواصل أعمال العنف التي لا ينجم عنها، للأسف، إلا المزيد من المعاناة الإنسانية للمدنيين.

ومن دواعي الأسف، ما أبرزه السيد هولمز من تعرض بعض اللاجئين والمشردين داخلياً لأشكال وممارسات غير صحيحة، كأعمال التجنيد والعنف الجنسي. ونساند بقوة دعوته إلى ضرورة التوقف عن التجنيد في المعسكرات، التجنيد من قبل المتمردين، وتسييس هذه المعسكرات. ذلك، بكل تأكيد، لا يتفق مع أوضاع اللاجئين.

كما نؤكد على الحاجة إلى الاستمرار في تقديم المساعدة الإنسانية وتيسير وصولها إلى النازحين واللاجئين والمشردين داخلياً، وتوفير الحماية لهم وتشجيعهم على العودة إلى قراهم. وهذا بكل تأكيد يتطلب تعاوناً وثيقاً بين السلطات الوطنية في البلدين وهيئات المجتمع الدولي لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين إليها. وفي هذا الخصوص، نعرب عن الامتنان للجهات المانحة. ويستحق

وفي ما يتعلق بتجنيد المخيمات - الذي ذكر للتو - فكون أن السودانيين يقومون بالتجنيد هناك ليست مسؤولية تشاد وحدها، وهو وضع نجم عن الافتقار إلى التجنيد الفعال لتلك المخيمات. إن أولئك الذين يزعمون أننا ندعم المتمردين السودانيين غير قادرين على أن يقدموا لنا أي دليل ملموس. تشاد لا تصنع أسلحة. تشاد لا تملك أسلحة لتقديمها لأي تمرد. تشاد بلد فقير لا يمكن أن يسمح لنفسه بترف دعم متمردين من بلد آخر، بل هو أقل قدرة على دعم متمردين من بلد صديق مجاور مثل السودان.

على العكس من ذلك، يمكن أن تساهم تشاد بشكل إيجابي في السودان في سياق حوار بين السودانيين. تشاد مستعدة لأن تدعم بنشاط كل الجهود الرامية إلى إحلال السلام في دارفور. ونرحب بتطبيع العلاقات مع السودان في سياق اتفاق دكا، وسنعمل من أجل توطيد العلاقات الودية وحسن الحوار مع أشقائنا السودانيين. وبالنسبة لنا، ما دام الوضع المأساوي في دارفور لم يُحل، فإن ما نخشاه هو أن العلاقات بين البلدين قد تكون عرضة لخطر التأثير سلباً.

ليس لدينا مشاكل داخلية. لقد وقعت مئات الأحزاب السياسية في تشاد على منهاج تفاهم، يعرف باتفاق ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧ السياسي. وكل من وقعوا على هذا المنهاج موجودون في البلد، ونحن نمضي في طريقنا نحو إجراء انتخابات حرة وشفافة تحت إشراف المجتمع الدولي.

ينبغي لأولئك الذين حملوا السلاح أن يلقوه ويعودوا إلى البلد وفقاً لاتفاق سرت، الذي لا يزال سارياً بالنسبة لنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل تشاد على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذي يرغبون في الإدلاء بملاحظات أو توجيه أسئلة رداً على الإحاطة الإعلامية التي استمعنا إليها للتو.

المدنيين في دارفور وفي مناطق الحدود في تشاد مأساوية، وأود أن أركز ملاحظاتي على هذا الموضوع.

أولا، أود أن أتناول عددا من المشاكل التي برزت في سياق السودان وتشاد. ويتعلق قلق فرنسا الأساسي بما للعصابات وأعمال المجموعات المسلحة من أثر على أمن موظفي المساعدات الإنسانية. وقد تناول السيد هولمز عن حق تماما هذه النقطة. ونحن ندين تلك الهجمات بكل حزم، ويجب أن يحاسب المسؤولين عنها. وهنا، نذكر البلدان المضيفة بمسؤوليتها الرئيسية عن حماية موظفي المساعدات الإنسانية وأمنهم.

وتتعلق ملاحظتي الثانية بضرورة احترام الطابع المدني والإنساني للمخيمات؛ والمشكلة نشأت في تشاد وأيضا في دارفور. فليس من المقبول أن تقوم المجموعات المسلحة بالتجنيد في المخيمات. وأود أن أضيف أن ذلك لا يبرر بأي حال من الأحوال هجمات قوات الحكومة السودانية ضد المخيمات، كما شاهدنا في دارفور في كلمة قبل ثلاثة أشهر. وتبرهن هذه الحالة على الحاجة على جانبي الحدود إلى عمليات من شأنها أن تحمي السكان بشكل فعال وتحمي بيئة آمنة تسمح بإيصال المساعدات الإنسانية ووصول السكان إلى هذه المساعدات. وستتاح لنا الفرصة بعد قليل للعودة إلى موضوع تشاد عند المناقشة بشأن بعثة الأمم المتحدة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

وملاحظتي الثالثة تتعلق بتجنيد الأطفال، الذي ما زال يجري على جانبي الحدود مع الأسف. وفرنسا تناشد جميع الأطراف المعنية أن تنفذ التزاماتها تنفيذا كاملا في هذا الشأن، ولا سيما التعاون مع الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والصراع المسلح.

وأود الآن أن أعرض مجموعة ثانية من الملاحظات، التي تتعلق بقضية السودان على نحو أكثر تحديدا. نحن جدّ

الاهتمام والتأكيد عليه، كذلك، ما ذكره السيد هولمز من ضرورة التركيز على مسألة حماية المدنيين.

كل ما سبق، طريقه واحد وهو الحل السياسي. ونعتقد أن الحل السياسي لهذه الصراعات بات الآن أكثر إلحاحا منه في أي وقت مضى، كشرط لوقف التدهور في الأوضاع الإنسانية في هذه المنطقة. ويكفي أنه طوال كل هذه السنوات، أعتقد أن الجميع أدرك أن المواجهة المسلحة طوال كل هذه السنوات الطويلة لم تؤد إلا لمزيد من المعاناة للمدنيين والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

لقد آن الأوان لكسي تبادر كل الأطراف إلى وقف إطلاق النار وتستجيب سريعا لمبادرات السلام واحترام الاتفاقات التي وقعت بين مختلف الأطراف والعمل على تنفيذها.

وفي هذا الخصوص، نذكر الفصائل التي ما زالت تتردد في الانخراط في العملية السياسية، ونقول لها، نعتقد أن واجبها من كل المنطلقات الإنسانية والدينية والسياسية يحتم عليها الالتحاق بالعملية السياسية. في جميع الأحوال نعبر عن سعادتنا لعودة العلاقات الدبلوماسية وتطبيعها بين البلدين الشقيقين، تشاد والسودان. ونأمل أن تمثل هذه العودة للعلاقات الدبلوماسية منعطفًا في تحقيق السلام في المنطقة.

وأخيرا نعبر عن سعادتنا بما سمعناه من السيد هولمز بأنه عاد من تشاد ببعض التفاؤل ونؤكد على الملاحظات والتوصيات التي عبر عنها.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية) : أود أولا أن أتوجه بالشكر إلى السيد جون هولمز على إحاطته الإعلامية وإلى زميلنا الممثل الدائم لتشاد على بيانه. ويزكرنا هذان البيانان بالواقع الصعب. فما زالت حالة السكان

لكن، إلى جانب ذلك، عليها أن تضع حدا للإجراءات البيروقراطية التي تواجهها المنظمات غير الحكومية بشكل يومي من صغار الموظفين الإداريين. فلا نهاية لهذه الإجراءات البيروقراطية، ونسمع عنها من المنظمات غير الحكومية يوميا. ونشجب بشكل خاص القيود التي تفرضها الحكومة على أنشطة المنظمات غير الحكومية التي لديها برامج حماية، نظرا للاحتياجات الهائلة في دارفور، حيث لا حصر لضحايا العنف - خاصة العنف الجنسي، الذين تزداد أعدادهم باستمرار. وفي جميع هذه المجالات، سيحكم على السلطات السودانية، شأنها شأن جميع الأطراف، على أساس أفعالها وليس نواياها.

وفي الختام، أود أن أتطرق بإيجاز إلى تشاد. وأشير، أولا، إلى تقييم السيد جون هولمز، الذي قال إن الوضع قد تحسن بالرغم من الصعوبات المستمرة. وتتشاطر هذا التفاؤل المحدود فرنسا والاتحاد الأوروبي، اللذان شاركا مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة تشاد في إنشاء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. ونشيد إشادة كبيرة بحشد السلطات التشادية واجتمع المدني وجهود المنظمات الدولية، والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، ويدعمها في ذلك التزام أوروبي قوي جدا.

وفضلا عن ذلك، يتفق وفدي تماما مع ما قاله السيد هولمز عن الحاجة إلى أن تكون عودة الأشخاص المشردين على أساس طوعي. وقد ذهب السيد برنارد كوشنير، وزير الخارجية الفرنسي، إلى شرق تشاد مؤخراً لتقييم الحالة هناك. وكانت مناسبة ليلاحظ بنفسه أن العودة الطوعية، وأن كانت لا تزال محدودة، تجري محلياً. ومع ذلك، لا يمكن استعمال المناقشة بشأن الطابع الطوعي للعائدين ذريعة لإخفاء الاستجابة البطيئة من بعض وكالات الأمم المتحدة في مساعدة العائدين من خلال الأنشطة الملائمة لتقديم الإغاثة الطارئة.

ملتزمون بامتنال جميع الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي. ولقد أشرت من فوري إلى بعض الالتزامات المتعلقة بالمجموعات المسلحة. وفضلا عن ذلك، يساورنا القلق بوجه خاص أن نلاحظ أن القوات المسلحة السودانية وميليشياتها المساعدة قد واصلت في الفترة الأخيرة الهجمات العشوائية ضد السكان المدنيين، بما في ذلك القصف الجوي، رغم الإعلان الجديد للرئيس البشير عن وقف إطلاق النار من طرف واحد.

وفي هذا الصدد، استمع مجلس الأمن هذا الصباح إلى تقرير واضح جدا من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، الذي أشار إلى استمرار الانتهاكات الجسيمة والمتكررة للحقوق الإنسانية الدولية وحقوق الإنسان، ولا سيما الموجهة منها ضد أكثر فئات السكان ضعفا، أي النساء والأطفال. وعلاوة على ذلك، أود أن أذكر بأن المجلس قد طالب القوات المسلحة السودانية بالكف عن استعمال الطائرات البيضاء، لأنه يمكن الخلط بسهولة بينها وبين طائرات المساعدات الإنسانية وطائرات الأمم المتحدة. ونلاحظ أن حكومة السودان قد تعهدت بالتزامات واضحة بهذا الشأن خلال اجتماع اللجنة الثلاثية في تشرين الأول/أكتوبر. ونولي أهمية فائقة لتنفيذها هذه الالتزامات تنفيذا كاملا.

وأود أيضا أن أشدد على الحاجة إلى تعاون الحكومة السودانية مع عمال المساعدات الإنسانية. إن دارفور هي مكان أكبر عملية إنسانية في العالم. ومن غير المقبول أن حكومة السودان، التي أخفقت في الاضطلاع بمسؤوليتها عن حماية مدنييها، تجعل الحالة أكثر تفاقمًا وذلك بعرقلة جهود عمال المساعدات الإنسانية. ونلاحظ أن السلطات السودانية جددت منع وصول المساعدات الإنسانية في وقت أبكر مما فعلت في السنة الماضية.

الرصد والقيام بمسؤوليتها عن حماية السكان المدنيين وعمال الإغاثة الإنسانية.

وتولي الولايات المتحدة قيمة كبيرة للمساعدة الإنسانية والبرامج الإنسانية المصممة للنهوض بحماية المدنيين ومنع العنف القائم على نوع الجنس في دارفور.

وقد ساهمت الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠٤ بما يزيد على ٣ بلايين دولار للبرامج الإنسانية في السودان وشرقي تشاد. ويساورنا القلق العميق إزاء استمرار حكومة السودان في التحرش بالمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في دارفور وإعاقتها لعملها. ويجب على حكومة السودان أن تقدم الدعم الكامل للبرامج الإنسانية الموضوعة لضمان سلامة الجماعات السكانية التي يعرضها الصراع الحالي للخطر.

وتعرب الولايات المتحدة كذلك عن قلقها الشديد إزاء حالة اللاجئين والمشردين داخليا في تشاد. ونحث حكومة تشاد على المحافظة على سلامة مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا في شرق تشاد، ومنع تجنيد الجماعات المسلحة للاجئين والتعجيل بنشر أفراد الدرك التشادي في مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا في شرق تشاد.

وما زلنا نؤيد تكوين بعثة متابعة لتخلف بعثة الأمم المتحدة الحالية في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والقوة العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، اللتين من المقرر أن تنتهي ولايتهما في آذار/مارس ٢٠٠٩. ونرى أن الأنشطة التي تضطلعان بها بالغة الأهمية لأمن الفئات السكانية الضعيفة والعاملين في الحقل الإنساني، ونشيد بالتضحيات التي قدمها أفراد البعثة والقوة.

ونلاحظ أن حكومتي تشاد والسودان تبدلان جهودا لإعادة العلاقات بينهما إلى طبيعتها. ونقدم فريق الاتصال التشادي السوداني وحكومة الجماهيرية العربية الليبية القائمة

أخيرا، وإذ يستعد المجلس لمناقشة استئناف الأمم المتحدة للعملية العسكرية للاتحاد الأوروبي قريبا، أود الإشارة إلى تأييد فرنسا للملاحظات السيد هولمز عن أهمية التواجد الدولي والقوة الأمنية التشادية المتكاملة في حماية السكان المدنيين. وعلينا ألا ندخر جهدا في هذا المجال. وقبل لحظات، أكد الممثل الدائم لتشاد مجددا أمله في أن تستمر بعثة مجلس الأمن، وعلينا أن نضطلع بمسؤولياتنا بالرد بصورة إيجابية على هذا الطلب.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلمت بالإنكليزية): أود أنا أيضا أن أتقدم بالشكر لوكيل الأمين العام، هولمز على إحاطته الإعلامية التي قدمها اليوم. وأود كذلك أن أعرب عن عميق امتنان الولايات المتحدة للعمل الذي يقوم به عمال المساعدات الإنسانية التابعون للأمم المتحدة وممثلو المنظمات غير الحكومية الذين يساعدون السكان الضعفاء في السودان وتشاد.

سأبدي بعض الملاحظات بشأن السودان. لقد رسم كل من وكيل الأمين العام والأمين العام، في تقريره المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر (S/2008/659)، صورة قائمة للوضع هناك. ورغم البلاغ المشترك الصادر في عام ٢٠٠٧ والوعود المتعددة بوقف إطلاق النار، ما زالت العمليات العسكرية وأعمال اللصوصية الموجهة ضد المدنيين وعمال المساعدات في السودان آخذة في الازدياد. ومنذ كانون الثاني/يناير، اضطر ٢٣٠.٠٠٠ مدني إلى الفرار من العنف، وتعدى العنف الموجه ضد عمال المساعدات في الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٠٨ جميع أعمال العنف التي وقعت في عام ٢٠٠٧. ودفعت أعمال الاختطاف والخطف واقتحام أماكن الإقامة بعض المنظمات غير الحكومية إلى تعليق عملها في المنطقة. وتضم الولايات المتحدة صوتها إلى أصوات الآخرين في حث حكومة السودان على منع هذه الهجمات، والوفاء بوعودها بوقف إطلاق النار، والالتزام بآليات

البيانات والوعود، لا يطرأ تحسن على الحالة الإنسانية. والعنف ضد السكان المدنيين مستمر في التنامي يوما بعد يوم، وقد سمعنا من فورنا أن ما يزيد على ٣٠٠ ٠٠٠ شخص أضيفوا منذ بداية عام ٢٠٠٨ إلى عدد المشردين داخليا عقب الهجمات العشوائية التي شنتها كل من القوات السودانية بدعم من الميليشيات الحليفة وحركات التمرد. وقد أشار الممثل الدائم لفرنسا من فورنا إلى هذا الأمر كذلك.

وتعارض هذه الحالة بشكل صارخ مع الجهود التي بدأت من أجل استئناف عملية السلام والتعجيل بنشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وتعرب بلجيكا عن أسفها لأن وقف إطلاق النار من جانب واحد الذي أعلن عنه رئيس السودان لم يحدث أي تأثير في الميدان، سواء من الجانب الحكومي أو من حركات المتمردين، حيث يستمر الجانبان في استراتيجيتهما العسكرية في تناقض مباشر مع التزاماتهما الشفوية.

ونحيب بجميع الأطراف مرة ثانية ألا تكتفي بالعمل الصادق على وقف سريع لإطلاق النار وإنهاء للقتال فحسب، بل أن تولي فوق كل شيء أولوية مطلقة لحماية السكان المدنيين. وفي هذا السياق، نرحب بتمديد حكومة السودان وقف القيود المفروضة على تيسير المساعدة الإنسانية لدارفور حتى نهاية عام ٢٠١٠. غير أننا في الوقت ذاته ندعو الحكومة إلى أن تنفذ هذه الوثيقة تنفيذا صحيحا ومنهجيا، حتى يتسنى للمنظمات الإنسانية بالفعل أن تضطلع بأعمالها على نحو فعال.

وتود بلجيكا أن تجدد مطالبتها السلطات السودانية بالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة وتنفيذ جميع التزاماتها بالإسراع بنشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لكي يمكن تنفيذ ولايتها في حماية المدنيين على نحو كامل.

بتيسير هذه الجهود. غير أنه يلزم إحراز قدر من التقدم أكبر كثيرا من ذلك. ونواصل حث تشاد والسودان على وقف الدعم الذي تقدمانه للجماعات المتمردة المناوئة في المنطقة فوراً وعلى تنفيذ اتفاقات داكار وما سبقها من اتفاقات.

وندعو جميع الأطراف إلى احترام حقوق السكان المدنيين في شرق تشاد وفي السودان.

السيد غرولس (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): وأود أنا بدوري أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد جون هولمز، على الإحاطة الإعلامية الشديدة الإفادة والتفصيل والدقة التي قدمها عن رحلته الأخيرة إلى تشاد والسودان. وأود أيضا أن أشكره وفريقه على الاضطلاع بهذه المهمة. وأتوجه بالشكر أيضا بطبيعة الحال للممثل الدائم لتشاد على حضوره وعلى ما قاله.

وأود أن أوجز بضع تعليقات بعد الاستماع إلى البيان الذي أدلى به السيد هولمز. أولا، فيما يتعلق بتشاد، الحالة الإنسانية والأمنية في هذا البلد لا تزال بالغة الخطر، بالرغم من بعض التحسينات المشجعة التي أشار إليها السيد هولمز. ولهذا السبب تؤيد بلجيكا جديا تولي بعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة القيام بأنشطة القوة العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وتنتظر مقترحات الأمين العام في تقريره الذي سيصدر قريبا.

وتحبذ بلجيكا النشر السريع والفعال لبعثة الأمم المتحدة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في هذين البلدين والتعجيل بتطبيع العلاقات بين تشاد والسودان. ويمكن أن يكون لهذه التطورات بالتأكيد أثر إيجابي على الحالة في بقية البلد.

وفيما يتعلق برحلته إلى السودان، أود أن أبدي الملاحظة التالية. يلاحظ وفدي أن فحوى الرسالة التي قدمها السيد هولمز لم تتغير في الواقع مع الأسف. فبالرغم من

الحواجز الإدارية التي لا مبرر لها والتي تزيد من صعوبة توصيل الإمدادات للسكان. وفي هذا الصدد، نوه بالجهود التي تضطلع بها في هذا المجال كل من حكومتَي السودان وتشاد. وينبغي الاستمرار فيها وتطويرها.

وندين بشكل قاطع الهجمات التي تشنها الجماعات والعصابات المسلحة على العاملين في المجال الإنساني. ولا بد من وقفها على الفور. ومن المهم بصفة أساسية كفالة نزاع سلاح مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا. ولا يمثل وصول موظفي الشؤون الإنسانية الأجانب سوى أحد الجوانب في تنفيذ المهام الخاصة بهذه المساعدة الفعالة. ولا ينبغي أن يصبح هدفا وغاية في حد ذاته. ويقع التنسيق العام للأعمال ضمن اختصاصات حكومة الدولة المتلقية، بما فيه تحديد الأولويات والقواعد والموارد وخطوط سير نقل المساعدات، كما أن من اختصاصها اختيار الشركاء. ونحن واثقون من ضرورة احترام المجتمع الدولي وجميع الشركاء في الحقل الإنساني، الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، لسيادة البلد المضيف.

وفي هذا السياق، نود مرة أخرى أن نؤكد الأهمية الحتمية لالتزام المجتمع الإنساني الدولي بالمبادئ الأساسية لتقديم المساعدة الإنسانية الطارئة بحياد وإنسانية وموضوعية واستقلالية.

إننا مقتنعون بأن التحسين الفعال للحالة الإنسانية، بما في ذلك في السودان وتشاد، لن يكون ممكناً إلا من خلال اعتماد نهج شامل. ويجب أن يستلزم هذا إيجاد الظروف الأمنية اللازمة في الجزء الشرقي من تشاد، وتسوية سياسية داخلية في ذلك البلد، وحلا لمشاكل تحركات الجماعات المسلحة عبر الحدود وتطبيع الحالة في المنطقة دون الإقليمية بأكملها.

وفي هذا الصدد، من المهم طبعا الحفاظ على الزخم الإيجابي في عملية إقامة علاقات طبيعية بين تشاد والسودان.

وأخيرا، فيما يتعلق بالحالة في جنوب السودان، نتفق مع السيد هولمز على أن حل المسائل الأمنية، في جملة أمور، حول مدينة أبيي، شرط أساسي لإحراز تقدم هام في المجال الإنساني. علاوة على ذلك، ما زال السكان يترقبون عوائد السلام على أحر من الجمر، وعلى سبيل المثال، من حيث الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية.

وختاما، أود أن أعرب عن عظيم تقدير وفدي للعمل الإنساني الذي يؤديه موظفو الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في تشاد والسودان تحت ظروف بالغة المشقة.

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

نود كما فعل زملاؤنا أن نشكر وكيل الأمين العام هولمز على إحاطته الإعلامية الوافية عن الحالة الإنسانية في تشاد والسودان عقب رحلته الأخيرة. وقد أصغينا باهتمام إلى البيانات التي أدلى بها الممثل الدائم لتشاد أيضا. ونؤيد الأنشطة التي يقوم بها السيد هولمز ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في تنفيذ المهام الموكلة إليهما.

ونتفق مع الشواغل التي أعرب عنها بشأن التدهور الخطير في الحالة الإنسانية في تلك المنطقة. وقد سببت الأحداث الأخيرة مع الأسف ارتفاعا إضافيا في عدد اللاجئين والمشردين داخليا في هذين البلدين، ومن الواضح أن السكان المتضررين بحاجة إلى تعاون إنساني من قبل المجتمع الدولي. ولدينا اقتناع بأن المشاركة الفعالة والمنسقة من جانب الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وغيره من الوكالات الإنسانية، ومن لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية، سوف تساعد مساعدة كبيرة على التخفيف من معاناة المدنيين.

ونرى أن ضمان وصول موظفي الخدمات الإنسانية واللوازم الإنسانية بسلام ودون إعاقة إلى المناطق المنكوبة عامل رئيسي في تحقيق فعالية المساعدة الإنسانية. ونؤيد إزالة

زياراته. كما أننا ممتنون للممثل الدائم لتشاد على ملاحظاته، ونرحب بحضوره هنا في هذه القاعة.

لا ريب في أنه يجب علينا تحقيق وقف داعم لإطلاق النار وتسوية سياسية دائمة في دارفور. لكن حماية السكان المدنيين تظل مسألة ذات أهمية عاجلة. لهذا السبب، نرحب بما يتعاون حكومة السودان في تسريع الإجراءات البيروقراطية المتعلقة بالأطراف الإنسانية العاملة، ونحن موقنون بأنه سيتم تنفيذها كما ينبغي.

على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين الحالة الإنسانية، فإن تكرار الجرائم المرتكبة ضد العاملين في المجال الإنساني والعمليات الإنسانية في دارفور وشرق تشاد لا يزال مصدر قلق. ونحن ندين بقوة هذه الاعتداءات ونشدّد على ضرورة تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

ونؤكد مجدداً أن حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني هي مسؤولية حكومتَي السودان وتشاد بشكل أساسي، لكن هذا لا يعني الجماعات المسلحة من واجباتها بمقتضى القانون الإنساني الدولي. ونحث أطراف الصراع على منح الجهات الإنسانية العاملة إمكانية الوصول بلا قيود، لكي تتمكن من تقديم المساعدة الإنسانية للمجتمعات المحلية التي تحتاج إليها.

إن حجم الصراع في دارفور يجب ألا يشغلنا عن السكان المدنيين في جنوب السودان. ونحن نشيد بزيارة السيد هولمز إلى أبيي وجوبا، التي استهدفت تشجيع مجتمع المانحين وحكومة جنوب السودان على تلبية الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحاً للسكان هناك. ونشجع السيد هولمز وأعضاء هذه المنظمة على بذل أقصى جهودهم لتسريع عودة الأشخاص المشردين وتعزيز التنمية في المنطقة.

علاوة على ذلك، وبهدف التخفيف من أثر أزمة دارفور على الحالة الأمنية والإنسانية في شرق تشاد، بات

وندعم في هذا السياق جهود الاتحاد الأفريقي، وجهود فريق الاتصال للبلدان الأفريقية والجمهورية العربية الليبية في مراقبة تنفيذ اتفاقات داكار والاتفاقات السابقة، ونحن واثقون من تواصل تلك الجهود.

ومن المهم ضمان التفاعل بين بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي والعملية المختلطة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور. ويجب على جميع الجماعات المعارضة في دارفور، ولا سيما الجماعات المسلحة، أن تنضم فوراً إلى اتفاق السلام وتشارك مشاركة بناة في العملية السياسية.

إنني أتفق تماماً مع الزملاء الذين أكدوا قبلي أهمية التقدم في المجال السياسي في تشاد وفي السودان، وعلى صعيد العلاقات بينهما. وهذا التقدم لا يقتصر على تحقيق استقرار الحالة الأمنية، بل يسهم أيضاً في معالجة الحالة الإنسانية، بالحفاظ على استمرار الإمدادات الإنسانية، وحماية السكان المدنيين، وتعزيز العودة الآمنة والطوعية للأشخاص المشردين داخلياً إلى ديارهم. وذلك من شأنه تشجيع إيجاد حلول لسلسلة كاملة من المشاكل الإنسانية في المنطقة من خلال الدور التنسيقي الفعال للأمم المتحدة.

السيد سويسكم (بنما) (تكلم بالإسبانية): بعد

أكثر من خمس سنوات على بدء الصراع في دارفور، نجد أنفسنا في وضع دقيق، مع تقدم بارز يجري إحرازه في العملية السياسية وانتشار العملية المختلطة. والإجراءات المتخذة من جانب السودان، وبلدان المنطقة دون الإقليمية والمجتمع الدولي، ستحدد مستقبل تلك المنطقة إلى حد بعيد.

في هذا السياق، نعتبر أن الزيارة الأخيرة التي قام بها وكيل الأمين العام جون هولمز إلى السودان وتشاد كانت في الوقت المناسب، ونشكره على إحاطته الإعلامية المفصلة عن

إننا نتطلع إلى استئناف العملية السياسية في دارفور بقيادة كبير الوسطاء المشترك جبريل باسوليه. ونرحب بإعلان السودان وقف إطلاق النار. وبانتظار استحداث آلية هيكلية لوقف إطلاق النار، نعتقد أنه يجب على جميع الأطراف في دارفور وقف الأعمال العدوانية من جانبها على نحو فردي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تشجيع هذه النتيجة. والتسوية السياسية السريعة للصراع في دارفور توفر الإمكانية لتحسين الحالة الإنسانية في المنطقة. وهناك أمل أيضا في أن يسهم تحسين العلاقات التشادية - السودانية في تعزيز السلام على جانبي الحدود.

إننا نشجب جميع الاعتداءات على العاملين في المجال الإنساني. ويؤسفنا أن عدد تلك الاعتداءات في دارفور تضاعف في هذه السنة عنه في السنة الماضية. كما أن حوادث خطف السيارات تثير القلق أيضا؛ إذ لا يقتصر الأمر على خسارة المنظمات الإنسانية موجوداتها، ولكن الأسوأ من ذلك هو أن تلك المركبات المخطوفة تُستعمل في النهاية لأغراض عسكرية. ونشدد على أن معظم تلك الاعتداءات ترتكبها الحركات المتمردة، كما تفيد التقارير. لذا، فإننا نؤيد مطالبة تلك الحركات بوقف هذه الأعمال، ونذكرها بأنها يمكن أن تشكل جرائم حرب.

يمكن للتعاون الوثيق بين حكومة السودان والمجتمع الإنساني أن يسهم إلى حد كبير في تحسين الحالة الإنسانية. وفوق كل ذلك، تقع على عاتق حكومة السودان مسؤولية حماية العاملين في المجال الإنساني في بلدها، ونأمل منها أن تتخذ كل تدبير ممكن للقيام بذلك. وبغية أن تكلل الجهود الإنسانية بالنجاح، ينبغي دائما مراعاة المبادئ الدولية الراسخة للمساعدة الإنسانية.

وأخيرا، يجب ألا يغيب عن بالنا منظور التنمية. وفي جميع حالات الصراع تقريبا، يكون الفقر وتدني النمو

التعاون الوثيق بين حكومة تشاد والمجتمع الدولي أمراً أساسيا. ونود، في هذا الصدد، إبراز الجهود الحثيثة التي تقوم بها قوة حفظ السلام في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى بقيادة الاتحاد الأوروبي، وعناصر المفزة الأمنية المتكاملة المنتشرة هناك. والفراغ الأمني الذي قد ينشأ في أعقاب إنجاز ولاية قوة حفظ السلام، ربما يضع المدنيين في دائرة الخطر. وبالنظر إلى الحالة الأمنية الهشة، من الضروري أن تحل قوة عسكرية قوية تابعة للأمم المتحدة، محل قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، لدى انتهاء ولايتها في آذار/مارس ٢٠٠٩.

السيد نتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك المتكلمين السابقين في الترحيب محددا بالسيد جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية في مجلس الأمن، وأن أشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة. كما نقدر تقديرا عالياً البيان الذي ألقاه الممثل الدائم لتشاد.

إننا نقاسم الرؤية بأن الحالة الإنسانية في المناطق التي زارها وكيل الأمين العام لا تزال صعبة، على صعيد الصراعات غير المحلولة والحجم الهائل من الاحتياجات الإنسانية كليهما. ونقدر العمل الذي يجري تنفيذه من جانب المجتمع الإنساني في تشاد، وإقليم دارفور في السودان وجنوب السودان. ولا بد من مواصلة هذا العمل بلا انقطاع، بينما تتواصل المساعي لتحقيق تسوية سياسية، أو بينما يُصان السلام في حالة جنوب السودان.

إن حماية المدنيين أولوية لدى المجتمع الدولي. فالخطر الذي تعرّض له المدنيون باندلاع الصراعات استدعى إشراك المجتمع الدولي في هذه المناطق. ولبلوغ تلك الغاية، يصبح الانتشار السريع لبعثات حفظ السلام في تشاد ودارفور مسألة ملحة. ويوازي ذلك في الأهمية دعم جهود البلدان الإقليمية والاتحاد الأفريقي.

اللاجئين والأشخاص المشردين أكثر أماناً. ويحدونا الأمل في أن تمتد تلك المبادرات إلى مواقع أخرى.

ونشيد بحكومة تشاد على جهودها لمكافحة النهب، لأن ذلك هو السبيل الوحيد الذي نتمكن به من تشجيع عودة اللاجئين والأشخاص المشردين في الأجل الطويل، فضلاً عن إنجاح السياسات الإنمائية. وناشد الحكومة مواصلة جهودها في ذلك الصدد.

ونظراً للعديد من التحديات التي يواجهها سكان تشاد، نناشد المانحين بذل جهود إضافية، وخاصة بالاستجابة للنداء الذي أطلقه وكيل الأمين العام في جنيف بتاريخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، والذي كرره السيد هولمز بعد ظهر هذا اليوم.

وفيما يتعلق بالسودان، وبالرغم من التوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار بين السلطات وجماعات التمرد وزيادة موظفي العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، وخاصة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. وناشد الحكومة وقوات التمرد بذل قصارى جهدها لكفالة حماية المدنيين وحرية تنقل موظفي تقديم المساعدة الإنسانية. وفي ذلك الصدد، نشيد بالروح البناءة التي عمل بها السيد هولمز مع السلطات السودانية خلال زيارته.

إن التدهور المستمر للحالة الإنسانية والأمنية في مخيمات اللاجئين والأشخاص المشردين داخلها في دارفور، وشرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى يقتضي بذل جهود مكثفة من جانب المجتمع الدولي بأسره، وخاصة مجلس الأمن. وعلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والعملية المختلطة زيادة تنسيق جهودهما لتعزيز وجودهما في المخيمات والمناطق الواقعة على حدود تشاد والسودان.

متواجدين عادة - وفي الواقع، يشكّلان مراراً وتكراراً السبب الجذري للصراع. ويلزم أن يؤكد لأطراف الصراع على أن فوائد السلام ستكون حقيقية وأن المجتمع الدولي سيساعد الأطراف في إرساء السلام المستدام.

السيد تيندريريوغو (بوركينافاسو) (تكلم بالفرنسية): أود أولاً وقبل كل شيء أن أشكر وكيل الأمين العام هولمز على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة الإنسانية في السودان وتشاد. ونحن نشعر بالامتنان بصورة خاصة له على زيارته للمنطقة، التي مكنته بالطبع من الحصول على معلومات مباشرة. ونود أن نشكر الممثل الدائم لتشاد على بيانه الهام.

وفيما يتعلق بتشاد، نحن نشعر بالقلق خاصة حيال الوضع المحفوف بالمخاطر للحالة الأمنية الشاملة في البلد، وخاصة استمرار أعمال العنف وحالات قتل موظفي تقديم المساعدة الإنسانية، وخاصة في شرق تشاد. وتستدعي أعمال النهب والصدمات بين المجتمعات، وعسكرة المخيمات والتجنيد القسري، لا سيما تجنيد الأطفال، اتخاذ إجراء من جانب مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره. ويشكل سبباً إضافياً لذلك انتهاء ولاية العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في جمهورية تشاد وفي جمهورية أفريقيا الوسطى في آذار/مارس ٢٠٠٩. ونأمل أن تكون البعثة الجديدة للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في وضع يمكنها من الوفاء بالتوقعات العديدة التي ننتظرها منها جميعاً.

إن الانتشار الفعال في بداية تشرين الثاني/نوفمبر للمفرزة الأمنية المتكاملة في أربع مناطق في شرق تشاد وتدريب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد للدرك والشرطة خطوات مشجعة في جعل مخيمات

قتل ١١ من العاملين في تقديم الإغاثة وتم اختطاف ٢٦١ من سيارات العمل الإنساني. وأعتقد أننا جميعاً نتفق على أن ذلك أمر غير مقبول. ومن واجب جميع الأطراف أن تيسر الوصول الإنساني وأن تلتزم بوقف غير مشروط لإطلاق النار. ومما يبعث على القلق أيضاً، كما سمعنا من الأمين العام مؤخراً، أنه يبدو أن الحكومة خرقت بالفعل وقف إطلاق النار الذي أعلنته مؤخراً.

وتم تحديد الوقف الاختياري بشأن القيود المفروضة على المساعدة الإنسانية في دارفور ليستمر حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وذلك أمر هام. وأصدرت الإعلان حكومة الوحدة الوطنية في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، ولكن ما زالت توجد عوائق بيروقراطية أمام عمل وكالات تقديم المساعدة الإنسانية التي تعمل في دارفور. وذلك أمر مخيب للآمال للغاية. واسترعى عدد من الزملاء في المجلس الانتباه إلى تلك المسألة اليوم. وأود أن أدعوهم إلى مشاركتي مناشدة حكومة السودان التقيد بنص البلاغ المشترك بشأن إيصال المعونة الإنسانية وبروح البلاغ. وتقوم حاجة إلى كفالة إجراء تحسينات ملموسة في إمكانية الوصول الإنساني، ليس في دارفور فحسب، بل أيضاً في جميع أنحاء البلد بأسره.

كما أننا نتطلع إلى أن يقطع السودان التزاماً صارماً بأن العمليات الإنسانية وسلامة العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية لن تتأثر بأي إعلان مقبل تصدره المحكمة الجنائية الدولية. وذلك موضوع استرعت إليه الانتباه في بيان المملكة المتحدة خلال الجلسة التي عقدها المجلس في القاعة صباح هذا اليوم بشأن المحكمة الجنائية الدولية والسودان.

وإذا أنتقل إلى جنوب السودان، فإن من الأهمية بمكان أننا حصلنا على الالتزام الكامل لحكومة جنوب السودان نحو عملية الانتعاش. وخصصت حكومة بلدي مبلغ ٥٠٠ مليون دولار تقريباً لإقامة مشاريع في جنوب السودان

وأخيراً، نحن نرحب بتطبيع العلاقات الدبلوماسية بين تشاد والسودان. ونأمل أن يساهم ذلك في تحسين الحالة الإنسانية، وبصورة عامة، إرساء السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية. كما نأمل أن يتم إحراز تقدم كبير مماثل، وخاصة قبل الاجتماع المقبل لفريق الاتصال المعني بتنفيذ اتفاقات داكار.

ولا يسعني أن أختتم بياني بدون تقديم الشكر لموظفي تقديم المساعدة الإنسانية على جهودهم اليومية لصالح المدنيين، الذين يخاطرون بحياتهم كل يوم في ظل ظروف صعبة.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشارك الآخرين تقديم الشكر لوكيل الأمين العام على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لمجلس الأمن بشأن هذه المسائل الهامة. وكان من الأمور الحسنة للغاية أيضاً أن نتاح لنا الفرصة لنسمع من ممثل تشاد. كما أود أن أبدأ بياني بتكرار ما قاله ممثل بوركينافاسو من فوره وأن أشكر أعضاء البعثات الإنسانية للأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم الذين يعرضون حياتهم للخطر في القيام بهذا العمل الهام.

وكما لاحظ المتكلمون الآخرون اليوم، فإن الحالة الإنسانية في المنطقة التي ناقشناها ما زالت مصدر قلق بالغ. وأود أن أتناول السودان أولاً.

وما زالت حكومتي ملتزمة التزاماً عميقاً بمساعدة الشعب السوداني. ونحن ثاني أكبر المانحين الثنائيين. وقدمنا للسودان أكثر من ٧٠٠ مليون دولار في شكل معونة إنسانية، وخصص منها مبلغ يزيد على ٢٥٠ مليون دولار لدارفور. وكما شهدنا، فإن العديد من أعضاء المجلس شاركوا اليوم قلق وكيل الأمين العام فيما يتعلق بالحالة هناك، وخاصة فيما يتعلق بمشاكل الأمن وإيصال المعونة الإنسانية. وبالرغم من جميع الجهود التي بذلها المجلس، ما زالت تلك المشاكل تزداد سوءاً. وفي العام الماضي وحده،

ونحن قلقون بشأن سلامة المنظمات والموظفين العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية. وندين الهجمات التي تستهدفهم ونحث جميع الأطراف المعنية على الامتناع عن شن الهجمات على المنظمات والموظفين الدوليين العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية وتسهيل وصولهم. كما ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة توفير المساعدة الإنسانية إلى السودان وتشاد.

وتمثل الأزمة الإنسانية إحدى جوانب مسألة دارفور. والسبب الرئيسي هو الصراع المسلح في تلك المنطقة. والحاجة الأكثر إلحاحاً في دارفور هي تحقيق وقف إطلاق نار شامل والسعي إلى إيجاد حل سياسي للأزمة. ونحن ندعم جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للوساطة من أجل إيجاد حل سياسي للتراخ في دارفور. ونأمل أن تؤدي الجهود المتسقة على جميع الصعد إلى تهيئة المناخ السلمي اللازم للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية في دارفور.

السيد هوانغ تشي ترانغ (فيت نام) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر السيد جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق شؤون الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطته الإعلامية الشاملة. كما أننا ممتنون للممثل الدائم لتشاد على بيانه.

يتشاطر وفدي القلق المعرب عنه بشأن الحالة الخطيرة في تشاد والسودان، ولا سيما محنة السكان المتضررين في دارفور، حيث لا يزال ٤,٥ مليون شخص يعيشون في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. كما أن العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس المرتكب بحق النساء في تشاد والسودان يثير القلق. ونحن قلقون بشكل خاص من اللصوصية وسرقة السيارات والهجمات المسلحة على العاملين في مجال الإغاثة في دارفور.

كما ندين بشكل قاطع جميع أعمال العنف المرتكبة بحق العاملين في مجال الإغاثة في دارفور وندعم التحقيقات

منذ التوقيع على اتفاق السلام الشامل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ونرحب بإطلاق صندوق السودان للإنعاش في جنوب السودان. ونعتزم تقديم مبلغ آخر قدره ٧٠ مليون دولار لتغطية الصندوق خلال الأعوام الثلاثة المقبلة.

وإذ أنتقل إلى تشاد، إن جاز التعبير، ما زالت الحالة الإنسانية مخوفة بالمخاطر بالنسبة للاجئين والأشخاص المشردين داخليا والسكان الذين يستضيفونهم. وهي تستلزم عملاً إنسانياً مستمراً ومتسقاً ومستداماً. وكما سمعنا اليوم، صحيح أيضاً أن إيصال المعونة ما زال معطلاً من جراء انعدام الأمن. ومن الواضح، أننا بحاجة إلى منح أولوية لكفالة إنهاء ذلك.

السيد لا يفان (الصين) (تكلم بالصينية): نود أن نشكر وكيل الأمين العام هولمز على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة الإنسانية في السودان وتشاد. كما نود أن نشكر الممثل الدائم لتشاد على حضوره وعلى ملاحظاته.

إن الصين تتابع عن كثب الحالة الأمنية والإنسانية في السودان وتشاد. وأسفرت الصراعات المسلحة عن تدهور الحالة الإنسانية. وذلك أمر شائع في العديد من المناطق الساخنة. ودلت التجربة على أنه لا يمكن التسوية الشاملة للأزمات الإنسانية إلا بتهيئة بيئة تنعم بالسلام.

ترتبط الحالة الإنسانية في المناطق الحدودية بين السودان وتشاد بشكل وثيق بعلاقاتها الثنائية. فعندما تتحسن تلك العلاقات يصبح انخفاض التوتر على المناطق الحدودية للبلدين أمراً متوقفاً. ونحن نرحب بجهود السودان وتشاد لتعزيز علاقاتها الثنائية. فقد أنجزا عملية التطبيع وتبادل السفراء. كما يخطط كلا الطرفين للقيام بدوريات مشتركة على طول الحدود، ونأمل أن يساعد ذلك على تحسين الحالة الإنسانية هناك.

ويجب معالجة الأسباب الرئيسية للتزاع والكوارث الإنسانية المصاحبة لها عبر إعادة إحياء العملية السياسية وتشجيع المصالحة الوطنية وتعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في كل من تشاد والسودان.

السيد أوربيننا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية):

أود، كما فعل المتكلمون الذين سبقوني، أن أشكر وكيل الأمين العام هولز على إحاطته الإعلامية حول زيارته إلى تشاد والسودان، التي أعطتنا صورة أوضح عن العمليات الإنسانية في الميدان وتحليلاً للعوامل التي تؤثر مباشرة في حماية السكان المدنيين وعمل الوكالات الإنسانية.

وأود أن أشكر أيضاً الممثل الدائم لتشاد على حضوره وعلى بيانه.

فيما يتعلق بالحالة في تشاد، نشاطر السيد هولز قلقه من انعدام الأمن بسبب أنشطة اللصوص الإجرامية بحق السكان المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. ونحن جميعاً قلقون لأن اللصوص يعملون مع الإفلات الكامل تقريباً من العقاب. ونحن نثني على عمل قوة الاتحاد الأوروبي في تشاد لتعزيز الأمن ونأمل أن يؤدي انتقال بعثة الأمم المتحدة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وإرسال المزيد من أفراد الأمم المتحدة إلى تعزيز حماية السكان المدنيين. وستعمل كوستاريكا مع الوفود الأخرى على تحديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد من أجل تحسين الأمن حول مخيمات اللاجئين والمشردين.

ويشارك وفدي أيضاً وكيل الأمين العام بقيامه للحلقة المفرغة للإفلات من العقاب في مسائل المضايقة والعنف المرتكبين بحق العاملين في المجال الإنساني والمدنيين. وقد سرنا ملاحظة أن السيد هولز قد أثار تلك المسألة مع السلطات في تشاد، ونغتنم هذه الفرصة لندعو تلك الحكومة إلى اتخاذ خطوات حازمة لتعزيز آليات التحقيق والعدالة

المهادفة إلى تقديم مرتكبيها إلى العدالة. ونحث جميع الأطراف المعنية على احترام القانون الإنساني الدولي بشكل تام وكفالة أمن موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني.

وترحب فييت نام بتحسين العلاقات بين تشاد والسودان، ولا سيما التبادل الأخير للسفراء بين البلدين. ونأمل أن يكون ذلك بمثابة مساهمة كبرى في تعزيز وتحسين الأمن والحالة الإنسانية في المنطقة دون الإقليمية.

ونلاحظ مع الاستحسان قيام الحكومة السودانية في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، بتمديد العمل بالوقف الاختياري للإجراءات المستعجلة الخاصة بالعاملين في المجال الإنساني في دارفور حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ونعتقد أن هذه الخطوة ستساعد على تحسين تقديم المساعدة الإنسانية التي تهم الحاجة إليها إلى السكان المتضررين في المنطقة وتسهيل العمليات الإنسانية. وينبغي زيادة تشجيع هذا الزخم في التعاون.

وتقدر فييت نام الجهود التي يؤديها المجتمع الإنساني، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، بالتعاون مع حكومتَي تشاد والسودان اللتين تتلقيان المساعدة لتعزيز الحالة الإنسانية في المنطقة دون الإقليمية. وفي ما يتعلق بهذا الأمر، فإننا نثني على زيارة وكيل الأمين العام هولز إلى تشاد والسودان في تشرين الثاني/نوفمبر. ونرحب بإطلاق خطة عمل الأمم المتحدة للسودان في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وندعو المجتمع الدولي والمناخين إلى الاستجابة بهمة وإلى تقديم الموارد اللازمة لتسريع تنفيذ الخطة.

أخيراً، نؤيد وجهة النظر بأن التنسيق والتعاون الأفضل بين بعثات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية - العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد - سيساعدان على تحسين الحالة الإنسانية في تشاد والسودان.

عن تقييمه لحالة هؤلاء الأشخاص وعن الخطط المطبقة فيما يتعلق بمستقبلهم.

ويحيط وفد بلدي علما بإقامة علاقات دبلوماسية بين تشاد والسودان، ونشيد بجهود فريق الاتصال وحكومة ليبيا في هذا المجال. ونأمل أن تحسن العلاقات بين البلدين ستكون له آثار إيجابية ملموسة على حالة الأمن في مناطق الحدود، ومن ثم على الحالة الإنسانية.

إننا نكرر التأكيد مرة أخرى على أن واجب حماية المدنيين يقع أساسا على عاتق الدول. ولذلك، يتعين على تشاد والسودان ألا يدخرا وسعا من أجل الوفاء بهذا الواجب. وعلى مجموعات المتمردين أيضا أن تنفذ التزاماتها في هذا المجال.

ويود وفد بلدي أن يعرب، مرة أخرى، عن تأييده لتوصيات الأمين العام الواردة في تقريره بشأن بعثة الأمم المتحدة في السودان (S/2008/662). وفي هذا الصدد، ينظر مجلس الأمن في إجراء مناقشة هامة بشأن التدابير المتعلقة بحماية المدنيين المعرضين لخطر داهم.

وأخيرا، نأمل أن تتيح لنا المناقشة القادمة بشأن حماية المدنيين فرصة لمناقشة هذه المسألة الهامة.

السيد مانتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام هولمز على إحاطته الإعلامية وأن أثنى على العمل الحيوي الأهمية للغاية الذي اضطلع به خلال زيارته لتشجيع مجتمع العمل الإنساني، الذي يعمل في ظل تلك الظروف الصعبة، التي شاهدها المجلس مباشرة قبل بضعة أشهر.

وأود أن أشكر الممثل الدائم لتشاد على إسهامه في مناقشتنا اليوم.

لديها. كما نذكر بأن بعثة الأمم المتحدة الثانية في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد قد أوكلت إليها ولاية مساعدة حكومة تشاد على تعزيز سيادة القانون، وندعو تلك الحكومة إلى الاستفادة من دعم المجتمع الدولي لتكافح الإفلات من العقاب بفعالية. ويدين وفدي بشدة تجنيد المجموعات المسلحة للأطفال.

أما بالنسبة إلى السودان، فإننا نشترك وكيل الأمين العام قلقه بشأن تدهور الحالة الأمنية في المناطق الحضرية والريفية، ولا سيما في مخيمات المشردين. ونوافق على أن تحقيق وقف إطلاق نار حقيقي وقابل للتحقيق بين حكومة السودان والمجموعات المتمردة أساسي لكي تكون المساعدة الإنسانية أكثر فعالية.

إن مبادرة حكومة السودان بإعلان وقف لإطلاق النار من جانب واحد، في تاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، كانت بنظرنا خطوة إيجابية لا تزال تنتظر أن تُترجم إلى تحسن حقيقي للحالة في الميدان بالنسبة للأشخاص الذين يتلقون مساعدة إنسانية وللموظفين الذين يقدمونها.

كما نشاطر السيد هولمز قلقه من تزايد الهجمات على العاملين في المجال الإنساني ومضايقتهم. ونذكر بأن عمل أولئك الأشخاص له تأثير مباشر على ما يزيد على ٤,٥ مليون شخص في السودان. وحرى بحكومة السودان أن تحمي أولئك الذين يقدمون المساعدة. كما أننا نوافق على أهمية اعتراف جميع أطراف النزاع بالمبادئ والمعايير الإنسانية الخاصة بالقانون الإنساني الدولي وامتثالها لها. ويتوقف التحسن في السودان، وخاصة في دارفور، على تصرفات الأطراف الذين يجب أن يكون لديهم، بداية، التزام واضح بتلك المبادئ والقواعد.

وأود أن أشير إلى حالة الأشخاص الذين يعيشون في مخيمات النازحين داخليا، وأن أسأل السيد هولمز هنا

المتحدة في دارفور. وفي القطاع الإنساني، نرحب بمد العمل بالوقف الطوعي لإجراءات التعقب السريع للعاملين الإنسانيين في دارفور، بينما ندعو إلى تنفيذه بالكامل.

وأود أن أضيف بعض الملاحظات بشأن التزام إيطاليا بعملية تحقيق الاستقرار في السودان. ففي إطار تعهدنا في مؤتمر أوسلو للمانحين في عام ٢٠٠٥، سددت حكومة بلدي مبالغ بمعدل ٢٠ مليون دولار سنوياً.

وقبل أن أختتم بياني، أود الإشارة إلى بعض النقاط الأخرى. إن الحل على المدى الطويل يعتمد على عودة ٢,٧ مليون من المشردين داخليا بسبب القتال. ويجب أن تكون عودتهم طوعية. فكيف يمكننا تيسير ظروف عودتهم؟ كما أن لدينا شواغل بشأن مسائل الأرض والممتلكات، ومجموعة أخرى من المسائل المهمة للحياة اليومية للسكان.

كما أننا لاحظنا في الإحاطة الإعلامية إشارة إلى الأثر الكبير للصراع الحالي على البيئة، وهو بذاته نتيجة، على الأقل جزئية، لشح الموارد الطبيعية. فهل يوجد أي مجال لتوجيه اهتمام أكبر إلى هذا البعد للأزمة من جانب مجتمع العمل الإنساني؟

السيد كوماو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أشكر، بدوري، السيد هولمز على إحاطته الإعلامية، وأن أرحب بزميلنا، الممثل الدائم لتشاد في هذه الجلسة.

واعتقد أن الممثلين الآخرين قد قطعوا الشك باليقين حول دعمنا للعاملين الإنسانيين، فهم في حقيقة الأمر وجه الأمم المتحدة في الميدان، ونحن قلقون على سلامتهم في ظل تلك البيئة الصعبة للغاية.

وأود أن أكرر التأكيد على أن الحل النهائي سيتحقق عندما تتوفر العملية السياسية على الأرض وعندما يسود الأمن اللازم في الوقت ذاته. ونحن سعداء بتطبيع العلاقات

لقد نقلت إلينا الإحاطة الإعلامية رسالة مقلقة مفادها أنه بعد خمس سنوات منذ نشوب الصراع في دارفور، ما زالت الحالة حرجية، وأن علينا أن نعد أنفسنا لانخراط واسع النطاق طويل الأمد.

إن الحالة في تشاد صعبة بسبب اللصوصية كذلك، كما سمعنا للتو. ونشر قوات حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد قد أسهما إسهاما هاما في تحسين الأمن في المنطقة، وأيضا في مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا. ويجب توطيد هذه النتائج من خلال المحافظة على وجود دولي فعال. والحالة في جنوب السودان تبدو مبشرة أكثر، مع أن المشاكل في تنفيذ اتفاق السلام الشامل تنعكس في فرار السكان وفي الظروف الأمنية الهشة.

والأزمة الإنسانية في السودان وتشاد نتجت عن الصراع، ونحن نتشاطر رأي وكيل الأمين العام هولمز تماما بأنه يتعين علينا تنشيط العملية السياسية في دارفور وأن على جميع الأطراف الامتثال لوقف إطلاق النار الذي يخضع للمراقبة. كما أننا نتفق مع وكيل الأمين العام هولمز على الأهمية الأساسية للوصول وحماية وأمن العاملين في المساعدة الإنسانية.

وقد سمعنا للتو أن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تمكنت من إحداث تغيير إيجابي في مخيم كلمة. ويحدونا الأمل في أن هذه العملية المختلطة يمكن أن تعزز وجودها في مخيمات أخرى أيضا. ولكن الحل لمسألة الوصول والمشاكل الأمنية الحالية لا يكمن في النشر الكامل للقوات الدولية فحسب، بل أيضا في تعزيز جهود السلطات الحكومية والاحترام التام للقانون الإنساني الدولي من جانب جميع الأطراف، بما في ذلك حركة التمرد.

ويسعد إيطاليا أن ترى تحسنا في التعاون بين الحكومة السودانية والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم

سياسي قابل للاستمرار ومن شأنه أن يضع حدا للتزاع وأن يستعيد الحياة الطبيعية اللازمة من أجل معالجة المسائل الإنسانية والإنمائية. ويشجعنا التقييم المتفائل للسيد هولمز بشأن الحالة في تشاد خلال الاثني عشر شهرا الماضية، ونأمل أن يستمر هذا الاتجاه.

إننا نأمل أن التقارب الأخير بين تشاد والسودان سيساعد أيضا على إحداث تغيير إيجابي في الحالة الإنسانية.

وأخيرا، أود أن أعرب عن بالغ تقدير وفدي لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، بقيادة وكيل الأمين العام هولمز، وأيضا لجميع الكيانات الإنسانية والعاملين في الحقل الإنساني، على التزامهم الثابت بتخفيف معاناة المدنيين المتضررين في ظل ظروف صعبة للغاية.

أستأنف الآن مهامى بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة للسيد هولمز للرد على الملاحظات التي أُبدت والأسئلة التي طُرحت.

السيد هولمز (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بإيجاز على بعض النقاط التي أثّرت.

أولا، أعرب عن بالغ امتناني للدعم الذي أعرب عنه الجالسون حول الطاولة بعد ظهر اليوم للجهود الإنسانية، ولما أبداه العاملون في المجال الإنساني من بطولة وشجاعة في دارفور وتشاد. كما أنني ممتن للغاية لما أعرب عنه من دعم في العديد من الأوساط لما قلته عن مسائل مثل كفالة وصول المساعدة الإنسانية، وأهمية حماية المدنيين وما يُبدل من جهود في ذلك المجال، بما في ذلك مسائل العنف القائم على أساس الجنس، وأهمية الإبقاء على الطابع المدني والإنساني لمخيمات اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، وأهمية التعجيل بالإجراءات الإدارية والحد من العراقيل الإدارية التي تعيق العمل الإنساني، بما في ذلك تنفيذ الوقف الاختياري للقيود المفروضة على الأعمال الإنسانية في دارفور، الذي مُدّد

بين تشاد والسودان، ونأمل أن يمكن ذلك البلدين الصديقين من إيجاد السبل لحل المشاكل القائمة بينهما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود الآن أن أدلي ببيان بصفتي ممثل كرواتيا.

تنضم كرواتيا إلى الوفود الأخرى في التقدم بالشكر إلى السيد هولمز على كل ما قام به من عمل وعلى إحاطته الإعلامية اليوم بشأن زيارته الأخيرة لكل من تشاد والسودان. كما أود أن أرحب بسفير تشاد وأن أشكره على بيانه.

وقد استمعنا صباح هذا اليوم إلى إحاطة إعلامية عن السودان من زاوية أخرى، وهي عدم تعاونه مع المحكمة الجنائية الدولية. والآن استمعنا بتفصيل بياني عن الحالة في ذلك البلد وعن المعاناة المستمرة للسكان، وخاصة حالة اللاجئين والمشردين داخليا، ومن بينهم عدد كبير من النساء والأطفال.

وما استمعنا إليه يثير بالغ القلق، وأكرر ما أعربت عنه الوفود الأخرى من جزع بالغ وسخط.

وإن كانت الإحاطة الإعلامية هذه قد دلت على شيء، فقد أكدت أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يستثمر جهودا إضافية في إيجاد حل سياسي لهذا التزاع، وعلى أن وضع حد للإفلات من العقاب على جميع جرائم الحرب سيساعد في هذه العملية.

وكما ثبت مرارا وتكرارا، لا يوجد سلام دائم بدون عدالة، وأي كلام يناقض ذلك إنما هو كلام أجوف وغير ذي موضوع. والوضع الإنساني في تشاد المجاورة يتأثر بكل ذلك. ويعيش عدد كبير من اللاجئين والمشردين داخليا في ظروف غير مستقرة وغالبا ما تكون غير آمنة، وحقوق الإنسان لا تحظى بالحماية دائما.

إننا نفهم أن حكومة تشاد تتعرض لضغوط شديدة، ولكننا نعتقد أن عليها أن تزيد استثمارها في تهئية حوار

جنوب السودان وفي الخرطوم وتذكيرها بأنه لا يزال يتعين عليها فتح تحقيق مناسب في تلك الحادثة.

وفي ما يتعلق بمسألة عودة اللاجئين في شرق تشاد، أشار ممثل فرنسا إلى أن الأمم المتحدة ربما كانت أحيانا بطيئة في التصدي للظاهرة ومرافقة الأشخاص الذين كانوا عائدين. وأردت أن تؤكد له أننا نُقر فعلا بأهمية تقديم المساعدة للأشخاص العائدين، وكفالة توفير بعض الخدمات الأساسية. وفي المكان الذي زرته - وزاره أيضا الوزير كوشنير مؤخرا - أعتقد أن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بدأت بذلك. والأمر الوحيد الذي يستوجب التيقظ هو أن نتأكد بروية من أن نبقي على كامل عمليتي التشاور والتطوع من جانب الأشخاص المشردين داخليا، وأن نحول دون وضع أنفسنا في موقف نبذ فيه وكأننا نمارس الضغط عليهم بصورة غير واجبة لكي يعودوا قبل أن يروا أنهم يمكنهم أن يقوموا بذلك بأمان.

وذكرنا ممثل الاتحاد الروسي بأن الهدف من تقديم المساعدة الإنسانية هو دعم الحكومات، وأنه ينبغي احترام سيادتها احتراماً تاماً. وأود أنؤكد له أننا نسلم بذلك. كما نقر، مثلما علّق على ذلك العديد من الأشخاص الجالسين حول الطاولة بعد ظهر اليوم، بأن الحكومات المعنية تتحمل المسؤولية الأساسية عن سلامة وأمن مواطنيها والعاملين في المجال الإنساني.

وتساءل ممثل كوستاريكا عن الآفاق المتاحة للأشخاص في المخيمات والخطط المتعلقة بمستقبلهم. وأعتقد أن ممثل إيطاليا أدلى بتعليق مماثل حول الطريقة التي يمكننا بها تشجيع وتيسير عمليات العودة. وأرى أن أول ما يمكن أن نقوله، بطبيعة الحال، هو إننا ندافع عن عودة الأشخاص في المخيمات، سواء كانوا لاجئين أو أشخاصا مشردين داخليا، إلى أماكنهم الأصلية في أقرب وقت يمكنهم فيه ذلك.

العمل به للتو، ومسؤولية الحكومات عن تيسير العمل الإنساني وحماية العاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك مثلا، أمر لا يقل أهمية هو وقف ظاهرة اللصوصية المستشرية في دارفور وشرق تشاد. كما لاحظتُ الأهمية القصوى التي أولاهها المتكلمون كافة تقريبا لضرورة إعلان وقف لإطلاق النار تحترمه جميع الأطراف، وبذل جهود عاجلة للتوصل إلى تسوية سياسية. وآمل أن تستجيب الحكومات المعنية وحركات المتمردين أيضا لهذه الرسائل الموجهة من المجلس.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأردد وأؤيد ما قاله العديد من الأشخاص الجالسين حول الطاولة بشأن أهمية العلاقات بين تشاد والسودان، وما شهدناه من تحسن في الأسابيع الأخيرة. وقد تمكنت من مناقشة هذا الأمر في العاصمة، ولاحظتُ فعلا أن الجانبين أبدّيا بعض الاستعداد المشوب بالحذر لفتح صفحة جديدة على أساس اتفاق داكار، الذي بدأ بتبادل السفراء، والذي أشار إليه العديد من المتكلمين. وآمل أنه سيُتبع قريبا بنشر الوحدات الحدودية المتفق عليها على جانبي الحدود الطويلة بين البلدين. وكما قال المتكلمون، فذلك الأمر أساسي على نحو أكيد إذا كنا نريد إيجاد أي فرصة للتوصل إلى تسوية سلمية في دارفور، وتثبيت الاستقرار في المنطقة.

لقد أثار ممثل فرنسا مسألة حماية الطابع المدني والإنساني للمخيمات، غير أنه أكد أن ذلك لا يبرر شن الهجمات عليها. وقد أشار إلى الحالة الخاصة المتمثلة في الحادثة المأساوية للغاية التي وقعت في آب/أغسطس من هذا العام في مخيم كالمه بجنوب دارفور، عندما قُتل ٣٣ من الأشخاص المشردين داخليا وأصيب عدد أكبر بكثير منهم بجراح. أردتُ فقط أن أكرر تلك النقطة. وقد كانت تلك المسألة لا تزال عالقة في أذهان الأشخاص من مخيم كالمه الذين التقيت بهم. وتمكّنتُ من مناقشتها مع السلطات في

وأثار ممثل إيطاليا مسألة ذات صلة بشأن حيازة الأرض وحقوق الملكية. وفي سياق المناقشات بشأن التوصل إلى تسوية في دارفور، ليس لدي أدنى شك في أن تلك المسائل أساسية، مثلما هي في ظل العديد من الظروف الأخرى. وينبغي أن نتأكد من أننا قمنا بكل ما هو واجب وضروري لمحاولة حل تلك المسائل، حتى يتسنى لنا، عندما يبدأ الناس بالعودة فعلا إلى ديارهم بأعداد كبيرة، وفي حالة نشوب أي صراع بينهم وأشخاص آخرين ربما يكونوا قد احتلوا أرضهم أو أنهم يستخدمونها للرعي في غضون ذلك، حله سلميا، ووضع آليات مناسبة لتسوية النزاعات. وتكتسي هذه المسائل أهمية أساسية تماما في هذا السياق، وينبغي أن نأخذها في الحسبان على نحو كامل.

كما ذكر ممثل كوستاريكا حماية المدنيين وضرورة مواصلة النقاش بشأنها. وأرحب تماما بإمكانية مواصلة تلك المناقشة - ويدل ذلك على مدى أهميتها، وعلى الكيفية التي يمكننا أن نتخذ بها إجراءات بشأن تلك المجالات - في سياق المناقشة بشأن حماية المدنيين، التي أعتقد أننا سنعقدتها في كانون الثاني/يناير. وأتطلع إلى ذلك بشغف كبير.

أخيرا، كانت آخر نقطة أثارها ممثل إيطاليا تتعلق بالبيئة، التي تناولتها بإيجاز. وقد صُدمتُ ببعض ما رأيته وسمعته عندما كنت في دارفور هذه المرة، ولكن في شرق تشاد أيضا. فمثلا، في جنوب دارفور، كان موقع مخيم كاملة غابة. والآن، ليست هناك أي شجرة تقريبا في أي اتجاه بالمنطقة المحيطة بالمخيم، ما عدا الأشجار العديمة الجدوى. والواقع أن المخيم غاص بجذوع الأشجار التي قُطعت وتُستخدم لمختلف الأغراض. والضرر الذي ألحق بالبيئة هناك، وفي مناطق محيطة بمخيمات أخرى في جنوب دارفور، ضرر بالغ للغاية. وأشار الخبراء البيئيون الذين التقيت بهم إلى أنه إذا لم نفعل شيئا بشأن هذه المسألة الآن، فعندما سيتم حل الصراع سيكون الضرر قد أصبح غير قابل للإصلاح.

وكما قلت في ملاحظاتي، الحياة في المخيمات مُهينة ومحبطة ومضرة بأي آفاق لتحقيق التطبيع في المستقبل، وهي تزداد سوءاً كلما طال أمدّها. وبالتالي، نشجع عمليات العودة في أقرب وقت ممكن. غير أنه يجب تهيئة الظروف الأساسية المواتية لعمليات العودة تلك، وأهمها توفير الأمن. وتلك هي المسألة التي تُثار معي على الدوام. فكلما ذهبت إلى مخيم من المخيمات وتكلمت مع الناس، يقولون "بالطبع نريد أن نعود إلى ديارنا، لكن ليس بمقدورنا أن نعود إلى ديارنا ما لم نشعر بالسلامة عندما نفعل ذلك".

وهناك أيضا مسألة توفير الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم وأجزاء أخرى من البنية التحتية عندما يعود الناس إلى ديارهم، غير أن الشرط الأساسي هو توفير الأمن. وأعتقد أن ذلك يعني أنه من الصعب تخيل عودة شاملة للناس من المخيمات في تشاد أو دارفور، ما لم يتم التوصل إلى تسوية سلمية مناسبة. وفي غضون ذلك، إذا كان هناك أشخاص يريدون العودة إلى ديارهم، وإذا كانت هناك مجالات أصبحت آمنة ويعتبرها سكان المخيمات أنفسهم آمنة، فلا مانع تماما من القيام بذلك، ومن المؤكد أننا سنساعد الأشخاص المعنيين على العودة. ونحن لا نتردد في ذلك، ونرى أنه تطور إيجابي.

وأعتقد أن جانباً هاماً آخر من جوانب تلك المسألة، أشرت إليه فعلا بإيجاز في ملاحظاتي، هو إمكانية بذل جهود مُدارة محليا لتحقيق المصالحة بين مختلف الطوائف، التي كثيرا ما مرت بأوقات عصيبة للغاية في السنوات القليلة الماضية، سواء في تشاد أو دارفور. وإذا كان من الممكن مواصلة بذل هذه الجهود، وإذا كان بمقدور الطوائف أن تتوصل إلى اتفاق فيما بينها على التعايش السلمي في المستقبل، فإن ذلك سيسر مسألة العودة في أقرب وقت ممكن.

شكرا جزيلًا، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للرد على تلك النقاط.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام هولمز على التوضيحات التي قدمها.

لا يوجد أي متكلمين آخرين في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.

وأعتقد أن هذه نقطة بالغة الأهمية وينبغي أن نأخذها في الحسبان: أي الإضرار بالخشب جراء التحضر والحاجة إلى الحطب، والإضرار بموارد المياه بسبب تمركز الأشخاص المشردين داخليا في بعض الأماكن. وأخيرا وليس آخراً، يجب أن نراعي تواجد المجتمع الدولي على نطاق واسع. ويسهم في هذا الأمر أيضا قوات حفظ السلام والعاملون في المجال الإنساني. فهناك حاجة إلى مزيد من المباني كما يستهلك المزيد من المياه والأخشاب، لذلك علينا مسؤولية خاصة لبدء التصدي لهذه المسائل البيئية الآن، بدلا من الانتظار حتى ينتهي الصراع، وهي مرحلة سيكون حل هذه المسائل فيها أكثر صعوبة.